التسلّح النووي الإيراني وتأثيراته الإقليمية والدولية

أ. م. د. تلا عاصم فائق*
باحثة وآكاديمية من العراق

* كلية الإدارة والإقتصاد/جامعة بغداد

المقدمة

تنطلق أهمية الموضوع من حقيقة جوهرية مفادها أن إيران قوة مهمة وذات أهمية إستراتجية في منطقة الشرق الأوسط ويمثّل إمتلاك إيران السلاح النووي أحد المعطيات الرئيسة التي تؤثّر في قوانين القوى في منطقة الشرق الأوسط إقليمياً ودولياً.

فرضيّة الموضوع :

إنَّ إمتلاك إيران السلاح النووي يؤثّر بشكل كبير في تحقيق دور إقليمي مؤثّر في الشرق الأوسط وأحد السبل الرئيسة لتحقيق الهيمنة الإيرانية، ولذلك الدور مجموعة معطيات إقتصادية وسياسية وعسكرية تعززه وتسعى نحو تحقيقه ويواجه مجموعة تأثيرات إقليمية ودولية.

إشكاليّة الموضوع :

ينطلق البحث من إشكالية مفادها أنَّ إمتلاك إيران السلاح النووي يؤثّر في فاعليتها من جهة وعلى طبيعة رد فعل القوى الإقليمية والقوى الدولية، التي تقف بالضد من إمتلاك دولة السلاح النووي خارج معاهدة الإنتشار النووي تحت ذريعة حماية السلم والأمن الدوليين وعليه يحاول البحث الإجابة عن التساؤلات الآتية. . .

1 ـ ما مراحل بناء وتطور البرنامج النووي الإيراني؟

2 ـ ما طبيعة الدور النووي الإقليمي؟

3 ـ ما أبعاد البرنامج النووي الإيراني؟

4 ـ ما طبيعة المواقف الإقليمية والدولية من البرنامج النووي الإيراني؟

المبحث الأول: مراحل بناء تطور البرنامج النووي الإيراني

إنَّ إيران تسعى إلى تعويض النقص في قدراتها الدفاعية التقليدية كي تمارس دوراً إقليمياً نشطاً في منطقة الخليج فضلاً عن أهداف أخرى منها إحياء حركة المد الإسلامي في المنطقة وإقامة كتلة إسلامية قوية تضمّ إيران وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، ومن ثمّ فإنَّ إمتلاك سلاح نووي سوف يدعم الموقف الإيراني في أية مواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، كما تضيف التقارير الغربية إلى أنَّ هناك هدفاً آخر هو أن إيران تحاول تأمين نفسها تجاه دول الخليج التي عقدت بعضها إتفاقية دفاعية مع الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية لمدة عشر سنوات قابلة للتجديد بعد الغزو العراقي للكويت، لاسيما وان إيران ليس لها علاقات طيبة مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ قيام الثورة الإيرانية وحتى اليوم تجد نفسها في مأزق إزاء الوجود الأمريكي الغربي في منطقة الخليج[1]. وسيتمّ تقسيم المراحل إلى ما يلي:

إيران تسعى إلى تعويض النقص في قدراتها الدفاعية التقليدية كي تمارس دوراً إقليمياً نشطاً في منطقة الخليج.

(1) محمد نور الدين عبد المنعم، النشاط النووي الايراني من النشأة حتى فرض العقوبات، القاهرة، مكتبة الانكلو المصرية، 2009، ص21–ص22.

أولاً: مرحلة التأسيس والنشأة 1967- 1979

يعود تاريخ ولوج إيران للميدان النووي إلى عهد الشاه (محمد رضا بهلوي) وتحديداً إلى أواسط العقد السادس من القرن الماضي إذ كانت خططه تقوم على أساس إنشاء (23) مفاعلاً نووياً وتغطي عموم الساحة الإيرانية ولتكون جاهزة للعمل بشكل كامل في منتصف التسعينات من القرن الماضي، وبكلفة تبلغ نحو (30) مليار دولار أمريكي وهي مفاعلات يمكنها إنتاج البلوتونيوم الذي يشكّل العنصر المهم الأساس في صناعة الأسلحة النووية[2].

(2) ينظر: وليم بوردوس، روبرت ويندرم، اسلحة الدمار الشامل، دار الجليل للنشر والدراسات والابحاث الفلسطينية، ترجمة: دار الجليل، عمان 1994، ص291.

كما قام في عام 1974 بتأسيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية التي تعرف بـ(AEOI) إختصاراً لتأخذ على عاتقها تنفيذ خطة برنامجه النووي وقد كان الشاه متحمساً للعمل تجاه ذلك الميدان مبرراً ذلك بحاجة بلاده إلى الطاقة

النووية لتوليد الطاقة الكهربائية، وعلى الرغم مما أعلنه الشاه بصدد الأهداف الرامية إلى الحصول على الطاقة الكهربائية إلا أنه كان يحمل في ثناياه نيات مغايرة تتعلق بالسعي للحصول على السلاح النووي وهو تجسيد لما قاله الشاه في أيلول 1974 «نحن من بين اولئك الذين يمتلكون أسلحة نووية ولذلك، فإن الصداقة لدولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية مع ما نمتلكه من ترسانة نووية هائلة حيوية جداً»[3].

(3) نقلاً عن: رياض الراوي، البرنامج النووي الايراني واثره على منطقة الشرق الاوسط، دار الأوائل للنشر والتوزيع، سوريا، دمشق، 2008، ص114– ص117.

ثانياً: مرحلة التوقف والعودة، 1979–1990

لتوضيح هذه المرحلة لا بدَّ من عرض مجموعة من الحقائق إزاء هذه المرحلة، تتمثل بالآتي[4]:

(4) نقلاً عن المصدر نفسه، ص119–120.

1) إن السلطات الإيرانية ومنذ السنوات الأولى للحرب العراقية- الإيرانية قد قامت بإخلاء الوقود المستخدم في المفاعلات إلى مواقع أخرى بعيداً عن موقع المفاعلات التي كان يجري بناؤها آنذاك تحسباً لأي هجوم عراقي محتمل على الموقع، وعليه فإن السلطات الإيرانية كانت مهتمة بتلك المادة الحيوية في عمل المفاعلات النووية وترمي إلى المحافظة عليها.

2) إن السلطات الإيرانية الجديدة على الرغم من إعلانها أنها ضد البرنامج النووي للشاه وإعلان حكومة (بارزكان) عن التخلي عن مفاعل بوشهر إلا انه من الملاحظ أنها لم تنفذ تلك السياسة فعلياً بدليل ان حوالي (300- 400 فني) إيراني إستمروا في ممارسة أعمالهم في الموقع المذكور بعد مغادرة الفنيين الأجانب إبان قيام الثورة فضلاً عن أن السلطات الإيرانية قد أسندت مسؤولية إدارة برنامجها النووي في عام 1981 إلى (آية الله محمد حسنين بهشتي) وهذا يعني أن النظام الجديد أعطى أهمية لهذا البرنامج.

وعليه يمكن إستنتاج أن الإيرانيين لم يصرفوا إهتمامهم عن متابعة البرنامج النووي الذي أرسى دعائمه الشاه كلياً او أنهم ألغوه فعلاً وأنَّما قد علقوا العمل به وربما يعود ذلك لأسباب معينة نذكر منها ما يلي[5]:

(5) نقلاً عن: رياض الراوي، المصدر نفسه، ص122.

1) عدم قدرة النظام الجديد على تحمل التكاليف المالية العالية لإكمال العمل في مفاعلات بوشهر في الوقت الذي أظهر فيه عدم رغبته في

الحصول على المساعدات الضرورية من الخارج وإستمرت المعاناة حتى عام 1983 عندما بدأ يرى ضرورة الحاجة إلى وضع خطط إقتصادية بعيدة المدى.

2) هروب أغلب الخبرات النووية الإيرانية إلى الخارج بعد قيام الثورة الإيرانية إذ إن أفضل العلماء النوويين الذين كانوا ينضوون تحت مظلة منظمة الطاقة الذرية الإيرانية قد فرّوا إلى خارج البلاد بعد ثورة عام 1979.

3) الموقف الدولي وخاصة الغربي من النظام الجديد وإنعكاسه على البرنامج النووي الإيراني إذ رفضت كل من الولايات المتحدة وألمانيا والدول الغربية الأخرى التعاون مع إيران في المجال النووي وفرضت حظراً شاملاً ضد إيران في مجالات التسليح كافة.

4) لم تكن لدى الإيرانيين في ذلك الوقت خطط جاهزة لبناء او إعطاء أهمية للحصول على المواد والتجهيزات النووية الأساسية ولا لبناء عدد من المفاعلات النووية حتى وإن كانت لأغراض الطاقة الكهربائية.

إذ رفضت كل من الولايات المتحدة وألمانيا والدول الغربية الأخرى التعاون مع إيران في المجال النووي وفرضت حظراً شاملاً ضد إيران في مجالات التسليح كافة.

وعليه يمكن القول: إن الثورة الإسلامية قد علقت سواء كان بإرادتها أم بإرادة خارجية ام الإثنين معاً البرنامج النووي الذي أرسى دعائمه وخططه الشاه ولم يلغَ نهائياً ومن ثم إستيقظ من جديد عندما بدأ النظام الجديد في عام 1984 العمل الجدي من أجل مواصلة مرحلة الإندفاع المكثف في عام 1991 وما بعدها وتحديث ذلك البرنامج إتسمت هذه المرحلة بأهمية كبيرة بصدد البرنامج النووي الإيراني لاسيما وان إيران قد كثفت وبعزيمة قوية جهودها وكثفت من مساعيها من أجل أن تمسك بخطوات مهمة فيما يتعلق بالبنية النووية التحتية الأساسية في إجراء البحوث النووية المتقدمة، وكانت إيران قد أجرت في عام 1991 تجارب تتعلق بتخصيب اليورانيوم وتكنولوجيا الطاردات المركزية في جامعة الشريف وفي الوقت ذاته إتخذت إيران إجراءات من أجل دفع وتعزيز برنامجها النووي منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي وكانت أهم الإنجازات بهذا الصدد في تاريخ البرنامج النووي الإيراني في عهد الجمهورية الإسلامية كان في كانون الثاني عام 1995 عندما توصلت إيران وروسيا إلى إتفاقية حول

تزويد إيران بمفاعلين نووين بقدرة (1000) ميغاواط تعمل بالماء الخفيف في موقع بوشهر بقيمة مليار دولار، وفي شهر آب 1995، وقّعت روسيا وإيران عقداً يمتدّ إلى عشر سنوات تقوم بموجبه روسيا بتزويد إيران بوقود نووي مصنع في شركة روسية[6]. Concentration Plant Novosibirsk Chemical

(6) انظر: نقلاً عن رياض الراوي، المصدر نفسه، ص133– 134.

وقد كان فوز (محمود أحمدي نجاد) برئاسة إيران في إنتخابات عام 2005 قد أثار كثيراً من المخاوف في العالم إلا انه هناك حقيقة مهمة لا بدّ من الوقوف عندها وهي أن النظام الإيراني لا يعتمد على شخص الرئيس وحده وانما على العديد من الأشخاص والتنظيمات وبشكل لا يسمح لأحد مهما كان نفوذه بالإنفراد بالسلطة وإتخاذ القرار، وعليه فان الرئيس نجاد ليس وحده الذي سيحدد مصير المفاوضات مع الإتحاد الأوربي فيما يتعلق بمسألة البرنامج النووي الإيراني لا سيّما وان هناك المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي، ومجلس الأمن القومي برئاسة حسن روحاني، وفي اول مؤتمر صحفي يعقده نجاد بعد فوزه في إنتخابات الرئاسة في الجمعة 24 يونيو/ حزيران 2005 صرح «بأن بلاده ليست لديها حاجة كبيرة للولايات المتحدة الأمريكية وأنها ستواصل المحادثات مع الإتحاد الأوروبي بشأن البرنامج النووي الإيراني»، واكد من جانب آخر أنه سيواصل العمل إلى إمتلاك التكنولوجيا النووية لتوليد الكهرباء والأغراض الطبية[7].

تعتقد إيران أن دورها التاريخي في غرب آسيا والشرق الأوسط يحتمّ عليها تصحيح الخلل في موازين القوى، والذي يتمثل في إمتلاك ثلاث قوى إقليمية (الهند، باكستان، إسرائيل) للسلاح النووي.

(7) انظر: محمد نور الدين عبد المنعم، النشاط النووي الايراني من النشأة وحتى فرض العقوبات، مصدر سبق ذكره، ص167– 168.

فضلاً عن ما تقدم يمكن القول أن هناك مجموعة ضرورات تدفع إيران للسعي الحثيث لإمتلاك السلاح النووي أبرزها[8]:

(8) نزار عبد القادر، ايران والقنبلة النووية الطموحات الامبراطورية، المكتبة الدولية– بيروت، الطبعة الاولى، بلا سنة طبع، ص246.

1) يدفع طموح الجمهورية الإسلامية للعب دور قيادي وأساس في العالم الإسلامي تجاه السعي لدخول «النادي النووي» لا سيّما بعدما دخلته باكستان.

2) تعتقد إيران أن دورها التاريخي في غرب آسيا والشرق الأوسط يحتمّ عليها تصحيح الخلل في موازين القوى، والذي يتمثل في إمتلاك ثلاث قوى إقليمية (الهند، باكستان، إسرائيل) للسلاح النووي.

3) ترى إيران أن إمتلاكها السلاح النووي يشكل معادلة جديدة قادرة على

تغيير قواعد اللعبة في مسألة أمن الخليج وجنوب غربي آسيا.

وبالمقابل ترى الولايات المتحدة وإسرائيل أن هناك مخاطر كبيرة لا يمكن التحكم بها ستترتب جراء إمتلاك إيران السلاح النووي وذلك إنطلاقاً من العناصر الآتية[9]:

(9) المصدر نفسه، ص246-ص247.

1) يشكل إمتلاك إيران للقدرات النووية تهديداً مباشراً للوجود الأمريكي في المنطقة وتهديداً لوجود دولة إسرائيل، في ظل مشاعر العداء الإيراني المعلن لأمريكا وإسرائيل.

2) تشعر الدول الخليجية العربية أن إمتلاك إيران السلاح النووي يهدد أمنها كما يخلّ بموازين القوى الإقليمية ويدفع باتجاه سباق التسلح وباندفاع بعض الدول الإقليمية الأخرى للسعي لإمتلاك السلاح النووي ولا سيّما المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية.

3) ترفض الولايات المتحدة الأمريكية والدول الإقليمية المبررات الإيرانية التي تؤكّد أن البرنامج مخصص للإستعمال السلمي للطاقة النووية.

4) تدرك الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى أن التهاون مع إيران في برنامجها النووي سيعطيها الذخيرة اللازمة لتحصين أوضاع الحكم الإسلامي في الداخل حيث تبدد كل الإنقسامات أمام الأهمية التي تعلّقها كل القوى موالية كانت أم معارضة على موضوع دخول إيران النادي النووي الدولي.

المبحث الثاني: الدور النووي الإقليمي

لقد قامت إيران بتبني طرق عديدة تتيح لها إمتلاك القدرة على إنتاج السلاح النووي فمعاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية التي وقّعتها إيران تسمح للدول بالحصول على التقنية النووية السلمية في حدود ضمانات وقواعد معينة، ويدعي المسؤولون الإيرانيون انه بحلول عام (2020) سيتطلب تزايد تعداد سكان البلاد وتصاعد الطلب العالمي المتوقع على النفط إستخداماً مكثفاً للطاقة النووية لتلبية حاجات إيران المتزايدة من الطاقة بينما تظل هناك كمية كبيرة من النفط يمكن تصديرها ومن أجل تحقيق هذه الأهداف في مجال الطاقة قامت إيران بتطوير برنامج للطاقة النووية خلال العقود القليلة

الماضية، وتعكف إيران على تطوير قدرات محلية لتخصيب اليورانيوم بغية إنتاج اليورانيوم الذي يصلح لإنتاج أسلحة نووية إلى جانب مفاعل يعمل بالماء الثقيل لإنتاج البلوتونيوم وما يرتبط به من منشآت (إعادة معالجة الوقود المستنفذ) ولا ريب أن اي واحد من هذين التطورين يحمل معه مخاطر إنتشار نووي[10].

(10) ويتني راس واوستن لونج، ترجمة: الطاهر بوساحبة، هل سيتكرر سيناريو مفاعل تموز وقيام القوات الاسرائيلية على تدمير المنشآت النووية الايرانية؟، دراسات عالمية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، عدد (71) الطبعة الاولى 2008، ص12– ص13.

ان ما يعزز الدور الإيراني هو إمتلاك إيران ثقافة إستراتيجية لاسيما وان الثقافة الإستراتيجية لدولة ما تعدّ منطلقاً حيوياً لفهم الأعمال والقرارات الممكنة لتلك الدولة لأن الثقافة الإستراتيجية هي «الإطار المنطقي الذي تناقش الدولة ضمنه الأفكار الإستراتيجية، وتكمل صوغ قراراتها الدفاعية» وعليه فإن الثقافة الإستراتيجية لبلد ما هي «منظومة عقائده المشتركة وفرضياته وأنماط سلوكه المستمدة من تجارب مشتركة وروايات مقبولة تسمح في صوغ هوية جماعية وعلاقات بالجماعات الأخرى وتحدد الغايات والوسائل المناسبة لإنجاز الأغراض الأمنية»[11] وتتجسد العناصر الاربعة لثقافة إيران الإستراتيجية التي تمس توجهها نحو إمتلاك أسلحة نووية هي كما يأتي[12]:

(11) نقلاً عن جنيفر كنيير واندرو تيريل، الثقافة الاستراتيجية الايرانية والردع النووي، دراسات عالمية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، عدد 88، الطبعة الاولى، 2009، ص7–8.

(12) المصدر نفسه، ص8–9.

1) إعتقاد شامل بالإسلام الشيعي الإمامي بوصفه أساساً وطيداً للشرعية السياسية للنظام والهوية القومية للبلاد.

2) إعتقاد قومي بمركز إيران الشرعي بوصفها زعيمة للحضارة الإسلامية من حيث هي جهة إقليمية مهيمنة.

3) إحساس إيران باحتمال التعرض للهجوم الخارجي والهجوم الداخلي.

4) إدراك متأصل بأن الولايات المتحدة الأمريكية ترغب في الهيمنة على الحضارة الإسلامية وتدميرها.

كما ان ما يميز الثقافة الإستراتيجية الإيرانية إلتزامها الشامل بالمذهب الشيعي الإمامي وهو يصوغ الرؤية الكونية لصناع القرار في إيران وعليه يكون من المستحيل الفصل بين خيارات السياسات الإيرانية ومبادئها الدينية ويقول (ويليس ستانلي) مدير الدراسات الإقليمية من المعهد القومي للسياسة العامة: –

إيران لديها طموح نووي كبير لاسيما وان النشاطات النووية الإيرانية أثارت مجموعة شكوك تحولت إلى يقين عام (2002).

«بهذه الإيديولوجيا نجد ان إيران والإسلام الشيعي هما شيء واحد لا يمكن الفصل بينهما فإيران تعمل وفقاً للمذهب السياسي والديني الفريد للإمام الخميني وهو المذهب الذي يؤكد بقاء النظام بوصفه الخدمة الأساسية للإسلام وبحسب قول الخميني فإن النظام يجسد سلطة الإسلام الشيعي في الأرض وهكذا فإن بقاء هذا الحكم وصيغته يعدّ ضرورة وتعبيراً عن المصلحتين الإيرانيتين الذاتية والقومية»[13].

(13) نقلاً عن المصدر السابق، ص9.

فضلاً عن ما تقدم فإن إيران لديها طموح نووي كبير لاسيما وان النشاطات النووية الإيرانية أثارت مجموعة شكوك تحولت إلى يقين عام (2002) وعلى الرغم من أن تلك النشاطات كانت سرية وكانت تخالف إلتزامات إيران النووية للطاقة الذرية على الرغم من الطروحات الإيرانية بصدد تلك النشاطات على انها محددة للأغراض السلمية إلا ان تلك الحقائق فرضت على الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تعلن في 24 ايلول (2005) ان إنتهاكات إيران ومحاولات عدم وفائها بالتزاماتها تعدّ عدم إلتزام بإتفاقية الضمانات ووفقاً للنظام الأساس للوكالة الدولية النووية للطاقة الذرية المادة (12) الفقرة (ج) فان الوكالة الدولية عندما تقرر ان دولة ما قد أخلّت بالتزاماتها فان مجلس حكام الوكالة «سوف يخطر بأمر المخالفة جميع الأعضاء في الوكالة ومجلس الأمناء للجمعية العامة للأمم المتحدة» ومنذ عام (2002) إذ تمّ الكشف عن نشاطات نووية إيرانية غير معلن عنها، إتخذت إيران موقفاً واضحاً بحرصها على عدم إحالة ملفها إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومن ثم تم الإتفاق على ان تقوم ثلاث دول من الإتحاد الاوربي وهي فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة بالتفاوض مع إيران لإيجاد طريقة من شأنها تلبية متطلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمجتمع الدولي للحيلولة دون إنتشار الأسلحة النووية وفي الوقت نفسه ستسعى هذه الدول الثلاث إلى تلبية متطلبات المصلحة الإيرانية للحيلولة دون إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن ومواصلة الجهود الإيرانية المبذولة للإستفادة من التطبيقات السلمية للطاقة النووية[14].

(14) جورج بيركوفيتيش، البرنامج النووي الايراني بعد الانتخابات الرئاسية الايرانية عام 2005، في كتاب البرنامج النووي الايراني، الوقائع والتداعيات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2007، ص50–51.

وفي (12) تشرين الاول 2003 توصلت إيران والدول المسماة بمجموعة

لرؤية الايرانية لمستقبل المفاوضات تستند إلى نقاط الضعف في الموقف الاوربي وعناصر القوة التي تتمتع بها ايران.

الثلاث الاوربية (الترويكا) إلى اتفاق تقوم ايران بموجبه طوعاً بتعليق كل نشاطات تخصيب اليورانيوم واعادة المعالجة وبالمقابل فان دول الترويكا الاوربية ومن ثم الوكالة الدولية للطاقة الذرية ستعلق عملية احالة الملف النووي الايراني إلى مجلس الامن وينص الاتفاق الذي تم التوصل اليه بين الطرفين انه اثر زوال المخاوف الدولية بشكل كامل. . فإنه يمكن لايران ان تتوقع وصولاً سهلاً إلى التقنية والامدادات الحديثة في عدد من المجالات و«ان الترويكا الاوربية ستتعاون مع ايران في تعزيز الامن والاستقرار في المنطقة بما في ذلك جعل الشرق الاوسط منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل»[15].

(15) انظر: نقلاً عن المصدر نفسه، ص52.

لقد كانت الدوافع الاوربية انطلاقاً من دول الترويكا باتجاه الحصول على دور مهم في شؤون الشرق الاوسط بعد استبعاده كثيراً من المساهمة في مسارات ما يسمى بـ(عملية السلام بين العرب واسرائيل) وبين السلطة الفلسطينية واسرائيل وان جهود الدول الاوربية الثلاث (بريطانيا، فرنسا، المانيا) مع ايران بشأن برنامجها النووي ومحاولة اقناعها بعدم المضي في تطوير اسلحة نووية مقابل تعهد اوربا بمساعدة ايران في الحصول على تقنية استخدام الذرة في الاغراض السلمية[16].

(16) رند حكمت، دوافع موقف الترويكا الاوربية من الملف النووي الايراني، الملف السياسي، مساعي الترويكا الاوربية لاحتواء ازمة ايران النووية، مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد، العدد (16)، بغداد، 2005، ص5. انظر ايضاً: د. حيدر السعدون، اشكال الاقتراب والابتعاد بين موقفي الترويكا والموقف الامريكي، المصدر نفسه، ص7.

ومن جانبٍ آخر فإن الرؤية الايرانية لمستقبل المفاوضات تستند إلى نقاط الضعف في الموقف الاوربي وعناصر القوة التي تتمتع بها ايران والتي تتمحور حول قضايا عدة منها افتقاد المباحثات إلى عناصر الثقة التي تمثل الركزية الاساسية لنجاحها لا سيّما وان ايران يساورها القلق ازاء استقلالية قرار الترويكا الاوربية عند التعامل مع الملف النووي الايراني، كما ان تقدم ايران في مجال التقنية النووية ولاسيما في عمليات التخصيب وانها تتم بجهد ايراني يقلل من احتمالية الضغط على اطراف خارجية لوقف تعاونها مع ايران في هذا المجال وتمتع ايران بالشرعية في برنامجها، اذ ان معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية يتيح لأية دولة ان تستخدم الطاقة النووية للاغراض السلمية علماً ان المفاوضات في احدى جولاتها توصلت إلى اعتراف الجانب الاوربي بحق ايران امتلاك التقنية النووية وهذا الحق يجعل

المفاوضات صعبة لانها تنطلق من معايير دولية مما دفع بالجانب الاوروبي للاعلان عن صعوبة المفاوضات والذي يعود إلى هذا الجانب، والى قدرة المفاوض الايراني على استخدام الاوراق الضاغطة في هذا الجانب[17].

(17) خليل الربيعي، مستقبل مساعي الترويكا الاوربية في حل ازمة البرنامج النووي الايراني، الملف السياسي، مصدر سبق ذكره، ص13–15.

أما بالنسبة للرؤية الاوروبية فيمكن القول ان الرؤية الاوربية حول الملف النووي الايراني تواجه عقبات تنبع من طبيعة العلاقة مع ايران، اذ ان الاخيرة تتمتع بامتيازات للاروبيين اقتصادية في ظل وجود قوانين امريكية تمنع دخول الشركات الامريكية دائرة الاستثمار في ايران بما يزيد عن (40) مليون دولار كقانون داماتو، مع توجه ايراني نحو الاستثمار الاجنبي، وفي الوقت نفسه فان دول الترويكا الاوربية لا تستطيع التخلي عن علاقاتها التجارية والسياسية مع ايران كالمانيا التي تعد الشريك التجاري الاول الاوربي تليه ايطاليا وفرنسا وبريطانيا[18].

(18) خليل الربيعي، المصدر السابق، ص16.

ومن الجدير بالذكر ان الدور الاقليمي للدولة لا يمكن ان يتحقق إلا من خلال توفر مجموعة من الظروف[19]:

(19) انظر: رياض الراوي، مصدر سبق ذكره، ص40– ص43.

1) الظروف الذاتية للدولة وتشمل:

أ) الرغبة الحقيقية في امتلاك السلاح النووي على وفق استراتيجية نووية تتأسس عليها اهداف حيازة هذا النوع من السلاح وغالباً ما تنبع هذه الرغبة من منطلقات عقائدية وايديولوجية او من انعكاس طريقة تفكير وادراك صانع القرار السياسي.

ب) من خلال توفر المقومات الداعمة لهذه الحيازة وتشمل:

ـ اقتصاديات من ناحية التكاليف المالية الضخمة التي تتطلبها برامج التسلح النووي، من موارد ومعدات وخبرات وتدريب في كل مراحل الانتاج.

ـ الجوانب الفنية المتعلقة بتوفير الكفاءات العلمية المتخصصة والكوادر الهندسية الفنية المتدربة والذين يمكن ان يقوموا بعمليات الانتاج كافة منذ استخراج المادة الخام وحتى انتاج السلاح النووي بصورة نهائية ومحاولة تقليص الاعتماد على الخبرات الخارجية في هذه المجالات.

ـ عسكرياً، من خلال تبني استراتيجية للامن القومي احد مقوماتها الأساسية الاعتماد على الخيار النووي في الدفاع عن المصالح العليا للدولة فضلاً عن وسائل التسلح التقليدية الاخرى.

2) الظروف الموضوعية وتشمل:

أ ـ البيئة الدولية الملائمة ونقصد بها وجود قوى دولية لاسيما الكبرى سواء كانت من الدولة دائمة العضوية في مجلس الامن ام من غيرها، تدعم امتلاك هذه الدولة للسلاح النووي.

ب ـ ضعف يصيب قوى نووية ضمن المحيط الاقليمي للدولة المعنية ربما كانت تعيق ظهور هذه الدولة (المعنية) بوصفها دولة منافسة لها في مجال التسلح النووي مما يهيىء نوعاً من الارضية اللازمة لامتلاكها لمثل هذا السلاح دون منافس.

ج ـ وربما من جانب آخر عندما تجد الدولة نفسها محاطة بدول نووية ضمن محيطها الاقليمي ما يشعرها بالضعف الذي يدفع بها نحو العمل على التخلص من حالة الضعف وتحقيق نوع من توازن القوى في المجال النووي مع هذه الدول.

د ـ شعور الدولة بأن أمنها القومي بات معرضاً للتهديد والخطر من دول نووية معادية لها.

وبالنسبة لايران فإن هذه الدولة من خلال نظامها السياسي ذي الطابع الاسلامي يمكنها ان تلعب دوراً قيادياً ليس في محيطها الاقليمي من خلال حرصها على قضية السلام والاستقرار في هذه المنطقة الحساسة اكثر من ذي قبل ويمكن ضمان مصالح دول المنطقة البعيدة المدى باتخاذ القرارات المدروسة من الدول المعنية كافة لاسيما وان اهداف السياسة الخارجية للجمورية الاسلامية الايرانية التعاون والمشاركة مع دول المنطقة لضمان الامن الجماعي وفقاً للرؤية الايرانية وعليه يمكن لايران ان تلعب دوراً قيادياً على مستوى العالم الاسلامي فبينما ترفض سياسة العسكرة والتسلط ما وراء الاقليمية من جهة فإنها ترفض من جهة اخرى الحركات المتطرفة التي تحث على العنف، وتنتهج طريقاً مستقلاً يمتاز بالاستقلالية والتحررية والعدالة[20] وعليه يمكن التوصل إلى الاستنتاج الآتي:

(20) انظر: محمد علي بطحي، ايران والعلاقات الدولية، التأ"ثيرات في الاستقرار السياسي في منطقة الخليج تحديات المستقبل، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2005، ص178.

ايران وفقاً للمنظور الجيوسياسي تعد احدى الامم الكبرى الثلاث في المنطقة إلى جانب (العرب والاتراك).

ان ايران تسعى للحصول على دور اقليمي متميز ينطلق من مجموعة معطيات تتجسد في المكون الداخلي لايران والبيئة الخارجية والمخاطر التي تتضمنها البيئة الاقليمية لذا فإن مسعى ايران نحو السلاح النووي هو من اجل استخدامه كأداة للردع ولاحداث التوازن في القوة مع القوى النووية الاخرى في المنطقة (اسرائيل، باكستان، الهند) فضلاً عن السمعة والمكانة الدولية التي يمكن ان تكتسبها من خلال امتلاكها السلاح النووي.

فضلاً عن ما تقدم فإن ايران وفقاً للمنظور الجيوسياسي تعد احدى الامم الكبرى الثلاث في المنطقة إلى جانب (العرب والاتراك) وتستمد هذه المكانة من جغرافية بشرية (اكثر من 65 مليون نسمة) وتاريخ عريق يعود إلى الآف السنين حيث كان الأكاسرة يخضعون اجزاءاً كبيرة من شرق العالم وبعض حافات القارة الاوربية لحكم بلاد فارس الامر الذي يلقي بظلاله الكثيفة على فكر صانع القرار الايراني وهو يضع خطوط الاستراتيجية الايرانية في ميادينها المختلفة، وتستمد هذه المكانة ايضاً من مخزونها الكبير من الثروات الطبيعية فهي تعد رابع دولة على المستوى العالمي بمخزونها النفطي كما تختزن نحو 26 ألف بليون متر مكعب من الغاز الطبيعي يضعها في ترتيب ثاني دولة في العالم لهذه الثروة بعد روسيا[21].

(21) سرمد عبد الستار العبيدي، ايران واوربا والملف النووي الايراني، الملف السياسي، مركز دراسات دولية، جامعة بغداد، عدد 98، ايار 2011، ص5.

كما تتميز بموقع استراتيجي يضعها في قلب العالم الاسلامي وبين اغنى منطقتين في العالم بمخزون الطاقة في الخليج وبحر قزوين، ويعزز هذا الدور الايراني امتدادات عرقية لها في بعض الدول المجاورة في افغانستان وطاجكستان التي تتكلم الفارسية وامتدادات مذهبية في باكستان وافغانستان والعراق والخليج ولبنان، كما تجمعها ببعض الدول المجاورة اثنيات تعيش على جانبي الحدود كالبلوش مع باكستان والتركمان مع تركمانستان والاذريين في اذربيجان وتفيد الآراء ان هناك ثلاثة دوافع مركزية تجسد السعي الايراني نحو امتلاك التكنولوجيا النووية[22]:

(22) المصدر نفسه، ص6.

1) الدوافع الإقتصادية:

البرنامج النووي الايراني يرمي إلى تأمين 20% من طاقتها الكهربائية بوساطة المواد النووية وذلك لتخفيف استهلاكها من الغاز والنفط، كما ان ايران قد

ان التصورات الايرانية تفيد إمكانية الاستفادة من التحولات الهيكلية الجارية في المنظومة الدولية في وضع استراتيجية استقطابية.

انفقت جزءاً كبيراً من الثروة القومية خلال مدة حكم الشاه على شراء هذه المعدات على الرغم من ان المفاعلات تكلف مليارات الدولارات بالعملة الصعبة وهي ليست ذات فائدة كبيرة من الناحية الاقتصادية لدولة مثل ايران التي تمتلك مخزوناً ضخماً من النفط والغاز الطبيعي يمكن استخدامه لتوليد الكهرباء بكلفة لا تتعدى 18-20% من تكلفة الكهرباء النووية، علاوة على ان ايران ركزت انشاء مفاعلاتها النووية في منطقة واحدة جنوب البلاد بعيداً عن المدن الايرانية والمنشآت الصناعية في شمالي البلاد، وهو ما يقلل امكانية الاستفادة من هذه المفاعلات في توليد الطاقة لخدمة الحاجات الاستهلاكية.

2) الدوافع العسكرية:

هناك دوافع عسكرية وراء البرنامج النووي الايراني استناداً إلى ان الفكر الاستراتيجي الايراني ركز بشدة على الدروس المستفادة من الحرب العراقية ـ الايرانية والتهديدات الامريكية ـ الاسرائيلية لايران، وابرزها ان ايران لا بدّ ان تستعد لأية احتمالات في المستقبل، كما ان ايران استنتجت انها يجب ان لا تعتمد كثيراً على القيود الذاتية التي قد يفرضها الخصوم على انفسهم او على تمسكهم بالالتزامات الدولية.

3) الدوافع الإستراتيجية:

وترتبط بمساعي ايران لاستثمار واقع تأثيرها المذهبي في الديموغرافيا الاقليمية وعلاقتها المميزة بقوى ودول لها تأثيرها في منظومة الامن الاقليمي للاضطلاع بدور اقليمي محوري قبل ان تجد نفسها خارج الحسابات المعهودة للتوازن لصالح اي طرف آخر في منطقة الشرق الاوسط كاسرائيل او تركيا.

ومن الجدير بالذكر ان التصورات الايرانية تفيد إمكانية الاستفادة من التحولات الهيكلية الجارية في المنظومة الدولية في وضع استراتيجية استقطابية هدفها الاول ملء الفراغ الايديولوجي في العالم الثالث عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، ويتجسد هدفها الثاني في استمرار المواجهة مع

الولايات المتحدة على اساس نظام قيمي مستمد من الاسلام يستوعب الطاقات والخبرات والتجارب التي افرزتها حقبة الثمانينات والتسعينات ولذلك فإن السلاح النووي يمكن ان يقدم لايران اداة بالغة الاهمية لتعزيز مكانتها الاقليمية والدولية[23].

(23) سرمد عبد الستار العبيدي، المصدر السابق، ص9– ص10.

وقد استطاع البرنامج النووي الايراني ان يحقق تطوراً معيناً يمكن ملاحظته من نشاطات التفتيش وتقديم التقارير التي تجريها الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ تسعينات القرن العشرين، ومثال على ذلك زيارة مفتش الوكالة الدولية للطاقة الذرية مناجم اليورانيوم في ايران عام 1992 ودور الوكالة في التأكد من وجود الضمانات من الاتفاقية الموقعة بين ايران وروسيا لاكمال احد مفاعلات كرافتفيرك الكهرونووية العاملة بالماء المضغوط المهجور في بوشهر عام 1995، وأثارت الوكالة الدولية للطاقة الذرية جدلاً دولياً مهماً عام 2003 حيث اعلنت اكتشافها جزيئات من اليورانيوم مخصبة بنسبة 36% من انواع لم تكن ايران قد افصحت عنها سابقاً في سجل مخزونها الخاضع لشروط الضمانات وفي تقرير الوكالة الذي اصدرته في شباط 2006 عددت بالتفصيل ما عدّته عدداً من حالات عدم امتثال ايران لمعاهدة عدم الانتشار النووي والبروتوكول الاضافي الملحق بها إلى ما يلي[24]:

(24) جون لارج، ما مدى قدرة ايران على تطوير المواد الخاصة بالاسلحة النووية وتقنياتها؟، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة محاضرات الامارات، عدد (117)، ط1، 2008، ص31– 32.

1) امتلاك ايران تقنية P-2 للطرد المركزي التي تلقت من اجلها عام 1995 تصاميم ومواصفات هندسية تخص مكونات هذا التصميم وما تبع ذلك من اعمال التطوير التي اجرتها على هذه التقنية بين عامي 2002– 2003.

2) بناء مفاعل بحوث الماء الثقيل في اراك الذي طلب من ايران اعادة النظر فيه بموجب قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية المشار اليه في تقريرها السابق.

3) امتلاك ايران وثيقة تتعلق بالمتطلبات الاجرائية الخاصة بتحويل سادس فلوريد اليورانيوم (UF6) إلى معدن بكميات ضئيلة.

وخلاصة ما تقدم ان ايران تسعى نحو امتلاك القدرة النووية لاحداث التوازن في الاقليم لاسيما بعد امتلاك هذه القدرة من دول جنوب آسيا و(اسرائيل) لها وانها تسعى للقيام بدور اقليمي متميز في المنطقة.

المبحث الثالث: أبعاد البرنامج النووي الإيراني

استخدم القادة الايرانيون قضية البرنامج النووي كجزء من برنامجهم السياسي وتدخلت المؤسسات السياسية الايرانية في التعبير عن وجهة نظرها في اهمية ومستوى تقدم هذا البرنامج والتأكيد على اهميته كاحد الثوابت الرئيسة في سياسة البلاد باستخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية والتأكيد على ان البرنامج حق مشروع لايران التي هي عضو في معاهدة الحد من انتشار الاسلحة النووية.

وقد اتخذ البرنامج النووي عدة أبعاد منها البعد السياسي والذي تجسد بما يلي:

أ ـ دور المرشد الاعلى للجمهورية الاسلامية.

فقد حدد الزعيم آية الله علي خامنئي عدداً من الأسس التي تبني القيادة موقفها عليها لاسيما انه بدأ بالوحدة الوطنية بعدّها الاساس المتين الذي يلتف من خلاله الايرانيون حول محوري الامام والدستور والبنية الاساسية للنظام الاسلامي، وقد اشار السيد خامنئي إلى ان استمرار الحرب النفسية ضد النظام الاسلامي بمنعه من التقدم في مجالات العلم والتقنية وهو السبب الرئيس في معارضة الولايات المتحدة لاستفادة ايران من التقنية النووية في الاغراض السلمية، ويؤكد الزعيم خامنئي ان المعاهدة الدولية لمنع إنتشار الأسلحة النووية تعطي جميع الدول الحق في الاستفادة من الطاقة النووية وقد إعترفت بعض الدول الغربية بحق إيران في الإستفادة من هذه الطاقة وهذا الإعتراف حق قانوني[25].

ومن ثم فقد تعهد المرشد الأعلى للثورة الإسلامية علي خامنئي يوم 11 تشرين الاول 2006 بأن تواصل بلاده برنامجها النووي وألّا تتراجع أمام الضغوط الدولية التي تطالبها بوقف تخصيب اليورانيوم، وأكد خامنئي في ظهور له على محطة التلفزيون الإيرانية الرسمية ما عدّه «حق بلاده في تطوير تكنولوجيا نووية»[26].

ب ـ دور رئيس الجمهورية محمود أحمدي نجاد

إنَّ وصول الرئيس الجديد إلى السلطة في إيران أدّى إلى حدوث تحول كبير

(25) انظر: لمزيد من التفاصيل ستار جبار علاي، البرنامج النووي الايراني وتداعياته الاقليمية والدولية، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها بيت الحكمة العراقي، عدد (10)، بغداد، 2009، ص129– 132.

(26) لمزيد من التفاصيل انظر: خامنئي يؤكد حق بلاده في تطوير تكنولوجيا نووية 2006/10/11. المصدر، www. bbcarabic. com http:// www.bbcarabic. com

في الموقف من الأزمة النووية لاسيّما ان الموقف الإيراني منها أصبح يندرج في إطار رؤية أكبر تتعلق بالتصميم الإيراني على إعادة تشكيل الشرق الأوسط وفق مفهوم إيراني خاص، أمَّا الأزمة النووية فقد أصبحت تتميز بدرجة أكبر من الإتفاق بين أقطاب السياسة النووية من ذي قبل، لاسيما وان السياسة الجديدة لا تقوم فقط على التمسك الكامل بثوابت الحق الإيراني بل عمد الرئيس ايضاً إلى بذل جهد كبير من أجل كسب ثقة المجتمع الدولي، كما انه يرى أن من الضروري الإستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية وهو حق لإيران لا تتنازل عنه حسب تعبير الرئيس الجديد، مشيراً إلى مواصلة إيران لبرنامجها النووي، ومن جانبٍ آخر اكد الرئيس الجديد ضرورة إستمرار الحوار مع الترويكا الأوربية ولأَن رئيس الجمهورية الجديد يعدّ من المتشددين فهو لا يختلف في توجهاته إزاء القضية النووية عن باقي عناصر صنع القرار السياسي والأمني في إيران من حيث الإتفاق حول ضرورة إمتلاك إيران السلاح النووي بأسرع وقت ممكن ليكون رادعاً في مواجهة التهديدات التي تواجهها إيران سواء من الولايات المتحدة الأمريكية ام إسرائيل وليكون في الوقت نفسه وسيلة دعم ليحقق أهداف إيران القومية بعيدة المدى[27].

(27) انظر: ستار جبار علاي، مصدر سبق ذكره، ص137– 138. ولمزيد من التفاصيل انظر: جورج بيركوفيتش، البرنامج النووي الايراني بعد الانتخابات الرئاسية الايرانية عام 2005، مصدر سبق ذكره، ص59.

ج ـ دور وزارة الخارجية:

على الرغم من الإهتمام الكبير الذي توليه الحكومة الإيرانية للبرنامج النووي إلا أن هذا الاهتمام لم يتجسد في بلورة مجموعة متماكسة من الأهداف الحاكمة والمحركة للبرنامج النووي لا سيّما وان مواقف القادة الإيرانيين تباينت تجاه التسلح النووي ما بين عقد الثمانينات حتى منتصف التسعينات، في منتصف ونهاية الثمانينات لم يتردد القادة الإيرانيون من إطلاق تصريحات تعكس اهتمامهم بالتسلح النووي ثم تحوّل الموقف الرسمي الإيراني إلى صيغة أكثر تحفظاً منذ بداية التسعينات واصبحت تصريحات المسؤولين وكتابات الآكاديميين الإيرانيين تكتفي بالإشارة إلى أن البرنامج النووي الإيراني يهدف إلى بناء مفاعلات تكفي لتوفير نسبة مهمة من الطاقة الكهربائية للبلاد فضلاً عن ان هذا البرنامج يستمد قوة الدفع من ان إيران كانت قد إستثمرت بالفعل في عهد الشاه مبالغ طائلة في إقامة البنية النووية الأساسية في البلاد[28].

(28) انظر، ستار جابر علاي، مصدر سبق ذكره، ص140–141.

ثانياً: البعد الإقتصادي للبرنامج النووي الإيراني

تشير الحكومة الايرانية إلى ان البرنامج النووي الإيراني يرمي إلى تأمين 20% من طاقتها الكهربائية بوساطة المحطات النووية وذلك لتخفيض إستهلاكها من الغاز والنفط لاسيما وان الزيادة السكانية العالية وخطط التنمية الإقتصادية سوف تزيد من معدلات إستهلاك الطاقة في إيران، وتشير الحكومة الإيرانية إلى أنها لا تسعى فقط إلى الحد من نسب الزيادة في إستهلاك الطاقة ولكنها تسعى ايضاً إلى تخفيض النسب الحالية من اجل توفير ثروتها القومية من النفط والغاز الطبيعي، بهدف توجيهها نحو التصدير فضلاً عن اهمية الطاقة النووية لمواجهة الإنفجار السكاني والتصنيع السريع للبلاد، وعلى الرغم من ان إيران تنتج اربعة ملايين برميل يومياً وتستهلك نحو (1,4) مليون برميل مما يعني ان لديها القدرة على التصدير لمدة 65 سنة بناءاً على كميات الإحتياط المشار اليها كما ان الفرق بين التقدير الحسابي والتقدير الفعلي يكشف مشكلة مستقبلية في قطاع النفط الإيراني[29].

(29) انظر: ستار جبار علاي، مصدر سبق ذكره، ص141–143.

وعلى الرغم من ان إيران ذات موقع جغرافي حيوي لا يقل أهمية عن موقع تركيا التي تستفيد كثيراً من عائدات الأنابيب التي تمر بأراضيها فإن مشكلات ايران الخارجية تَحُولُ بينها وبين الحصول على تلك المكانة وبصفة خاصة في نقل نفط بحر قزوين إلى السوق الخارجي، ولتفضيل الولايات المتحدة الأمريكية دولاً أخرى عليها مثل تركيا وجورجيا[30].

(30) محمد السيد سليم مهرا، التحولات العالمية والتنافس الدولي على اسسها الوسطى، مركز الدراسات الاسيوية، مطبعة القاهرة، 1998، ص338–340.

وعلى الصعيد الخارجي ايضاً فإن هناك دولاً كثيرة تعتمد اعتماداً كبيراً على النفط الإيراني مثل اليابان التي بلغت قيمة وارداتها النفطية من إيران نحو (10) مليارات دولار عام 2005، والصين قد زادت وارداتها النفطية عن 5 مليارات دولار وجنوب افريقيا التي تجاوزت قيمة وارداتها النفطية من ايران نحو 3،3 مليارات دولار وكوريا الجنوبية التي بلغت قيمة وارداتها 3,1 مليارات دولار وتركيا بلغت قيمة وارداتها 2,5 مليارى دولار.

ان إيران ذات موقع جغرافي حيوي لا يقل أهمية عن موقع تركيا التي تستفيد كثيراً من عائدات الأنابيب التي تمر بأراضيها.

وعليه يمكن ان تتعرض لازمة اقتصادية اكثر فداحة من غيرها لاسيّما انه لن يكون من الممكن تعويض النفط الإيراني في ظل الظروف الراهنة المحيطة بسوق النفط وإذا

تطورت المواجهة الغربية مع ايران إلى صراع مسلح فإن ايران يمكن ان تشكل تهديداً جدياً لتدفق النفط العربي عبر الخليج وحركة ناقلات النفط فيه[31].

(31) فهد مزبان خزار، الملف النووي الايراني وارتفاع اسعار النفط رؤية تحليلية استشرافية، الملف الاقتصادي، مركز الدراسات الايرانية، جامعة البصرة، عدد (13)، شباط 2007، ص75.

وعليه تتمتع ايران باحتياطات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي، تُمَكِّنُ ايران ان تشكل ركناً اساسياً لإستقرار إمدادات النفط والغاز عالمياً في الأجل الطويل، مما يعني منذ البداية ان اي خطر اقتصادي عالمي يشمل قطاع النفط والغاز لا يمكن ان يكون إجراءاً طويلاً المدى لان العالم لا يملك ترف الاستغناء عن النفط والغاز الايرانيين اللذين يشكلان نسبة كبيرة من اجمال الاحتياطي العالمي من هاتين المادتين الخام الإستراتيجيتين للاقتصاد العالمي[32].

(32) المصدر السابق، ص76.

ثالثاً: البعد العسكري للبرنامج النووي الإيراني

إنطلاقاً من تقويم إتجاه السياسة الإيرانية وأنماط السلوك وأهداف النظام الإيراني يبدو من غير المنطقي إستبعاد إحتمال وجود اهداف عسكرية وأمنية دافعة للبرنامج النووي الإيراني بل ربما كانت الأهداف الإستراتيجية العسكرية هي الاكثر اهمية لهذا البرنامج ومن المؤكد ان العوامل الاكثر خطورة واهمية لحركة التفكير السياسي والاستراتيجي الإيراني في المدة الراهنة تتمثل في الدروس المستفادة من الحرب العراقية ـ الايرانية والتهديدات الامريكية ـ الاسرائيلية لايران او تجربة احتلال العراق عام 2003، ويذهب بعض الباحثين المختصين في الشؤون الايرانية إلى ان السلوك الايراني في المجال النووي يمثل نتاجاً للدروس التي استخلصتها ايران من الحرب مع العراق، لاسيما وان ايران عانت وقتذاك من العزلة الاقليمية والدولية وخضعت لحظر دولي حاد في مجال مبيعات السلاح، واستنتجت ايضاً انها لا يجب ان تعتمد كثيراً على القيود الذاتية التي قد يفرضها المنافسون المستقبليون على انفسهم او على تمسكهم بالالتزامات الدولية ولا تعتمد ايضاً على مساعدة المنظمات الدولية، وعليه فان دروس هذه الحرب شكلت اساساً للتفكير الاستراتيجي الايراني في عقد الثمانينات والتسعينات وفي المدة الحالية برزت العديد من التهديدات الفعلية والمحتملة التي تشعر بها ايران من جانب كل من الولايات المتحدة واسرائيل في

المستقبل ورغم اختلال تلك التهديدات إلا ان ايران وجدت ان السير في طريق انتاج الاسلحة النووية يمكن ان يوفر لها ضماناً ضد اية تهديدات في المستقبل[33].

(33) ستار جبار علاي، مصدر سبق ذكره، ص155– 156.

وعليه يمكن القول ان ايران قد تسعى إلى امتلاك السلاح النووي سواء لاسباب سياسية عامة ام رداً على تهديدات محددة وعلى الرغم من ان القدرات النووية الحالية لايران مازالت في مرحلة اولية إلا ان الاهداف والنيات الايرانية تدرج البعد العسكري كمحرك بالغ الاهمية في البرنامج النووي كما ان الجهود الايرانية في المجال النووي تبدو مدفوعة برؤية ايران للعالم وادراكها لدورها وقيمتها ومصالحها والدروس المستمدة من تاريخها، فضلاً عن ادراكها لطبيعة التهديدات الفعلية والمحتملة التي تجابهها في المدة الحالية والمستقبلية، ولاتزال هناك مسافة طويلة تفصل بين ايران وامتلاك القدرة على انتاج اليورانيوم المخصب بنسبة عالية وبكميات ضخمة يمكن ان تستخدم في انتاج الاسلحة النووية إلا ان الاهم من ذلك انه حتى ان نجحت ايران في انتاج يورانيوم مخصب بنسبة عالية وبكميات ضخمة فإن ذلك لا يعني ببساطة امكانية تحويله إلى سلاح نووي وبالنظر إلى التعقيدات الهائلة التي تحيط بمسألتي بناء الرأس النووي وتركيب هذا الرأس على وسائل الايصال فضلاً عن ذلك فإن القوات الجوية الايرانية تعاني من صعوبات ناجمة عن انها كانت تعتمد بالكامل على التكنولوجيا الامريكية والغربية في عهد الشاه وحتى بافتراض ان الطائرات القتالية لدى القوات الجوية الايرانية قادرة على حمل القنابل النووية فإن من الضروري اولاً تطوير تكنولوجيا معقدة لحمل هذه القنابل بطرق تحقق الامان والاسقاط السليم[34].

حتى ان نجحت ايران في انتاج يورانيوم مخصب بنسبة عالية وبكميات ضخمة فإن ذلك لا يعني ببساطة امكانية تحويله إلى سلاح نووي.

(34) نقلاً عن: ستار جبار علاي، المصدر نفسه، ص157– 158.

ومن جانبٍ آخر يذهب المحللون الاقليميون والامريكان على حدٍ سواء إلى الاعتقاد بأن بروز القوة الايرانية في السنوات التي تلت الحرب على العراق يُشكل تحدياً مهماً وفي الحقيقة ان التصور الاقليمي عن عدوانية ايران وتأثيرها المتنامي من موقفها بشأن البرنامج النووي إلى وصول متوسع بدءاً من العراق إلى المشرق يكون واسع الانتشار، كما ان لدى ايران دوافع

ووسائل قوية لحيازة اسلحة نووية وثمة قلق مفاده ان ايران تسعى بنشاط ودأب وراء قدرة تخصيب اليورانيوم المخصب على مستويات تسمح لها على الاقل بتطوير اسلحة نووية في المستقبل، وعليه يمكن ان تمارس ايران تأثيراً اقليمياً مهماً عبر القوة الناعمة مثل المساعدة في اعادة البناء وتطوير البنى التحتية او وسائل الإعلام والاستثمارات[35].

(35) انظر: داليا اسلكاي وفريدريك ويفري، احتواء ايران لتفادي استراتيجية ثنائية الابعاد في منطقة رباعية الابعاد، ترجمة: سميرة ابراهيم عبد الرحمن، سلسلة دراسات مترجمة، مركز دراسات دولية– جامعة بغداد، ايلول، 2009، ص5–8.

ولم يظهر البرنامج النووي لايران بصفته جانباً مهماً من جوانب علاقات الدولة الخارجية فحسب بل وبصفته عنصراً محدداً لهوية ايران القومية ومن الجدير بالذكر ان اسباب مواصلة الاستمرار بالبرنامج النووي قد تغيرت فخلال رئاسة هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي كان يُنظر للاسلحة النووية على انها ادوات للردع ضد الولايات المتحدة الامريكية ونظام العراق السابق، إلا ان النخبة الحاكمة الاكثر محافظة انذاك بضمنها الرئيس (محمود أحمدي نجاد) والحرس الثوري الايراني يرون في الاسلحة النووية وسيلة حساسة لضمان هيمنة ايران في المنطقة بمعنى آخر ان ايران قوية تحتاج إلى بنية تحتية واسعة ونشطة في هذه الايام يبدو ان النظام ينشط للسعي وراء الاكتفاء الذاتي النووي على انه سبيل لاعادة احياء حظوظه السياسية[36].

(36) ليندسي، وراي تاكيه، بعد حصول ايران على القنبلة واحتواء تعقيداته، ترجمة: سميرة ابراهيم عبد الرحمن، دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، كانون الثاني عدد (43) 2010، ص150.

فضلاً عن ما تقدم فان للبرنامج النووي الايراني مجموعة من الدوافع الاستراتيجية حيث تندرج عليه تطوير القدرات النووية الايرانية في اطار تصور متكامل للسياسة الخارجية الايرانية على الاصعدة الاقليمية والدولية، كما تندرج ضمن برنامج متكامل هو الآخر لاعادة بناء القوات المسلحة الايرانية وترتكز السياسة الخارجية الايرانية على الاستحواذ على مكانة متميزة على الساحة الاقليمية وتذهب بعض التقديرات إلى ان القيادة الايرانية تعمل في اطار هذا التصور على القيام بأدوار متعددة تبدأ بالمشاركة في ترتيبات أمن الخليج وتحقيق الاستقرار في منطقة شمالي غرب آسيا وصولاً إلى تصور امكانية الافادة من التحولات الهيكلية الجارية في المنظومة الدولية في وضع استراتيجية استقطابية هدفها الاول ملء الفراغ الايديولوجي في العالم الثالث عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، ويتجسد هدفها الثاني في استمرار المواجهة مع الولايات المتحدة على

أساس نظام قيمي مستمد من الاسلام يستوعب الطاقات والخبرات والتجارب التي افرزتها حقبة الثمانينات والتسعينات، ولذلك فإن السلاح النووي يمكن ان يقدم لايران اداة بالغة الاهمية لتعزيز مكانتها الاقليمية والدولية[37].

(37) انظر: سرمد العبيدي، تجاذبات الازمة النووية بين ايران والولايات المتحدة الامريكية مقدمات ونتائج، دراسات سياسية، بيت الحكمة، بغداد، كانون الاول، عدد (13)، 2008، ص72.

المبحث الرابع: المواقف الدولية والإقليمية من البرنامج النووي الإيراني

بدءاً ان ايران تؤكد ان برنامجها النووي يندرج فقط في سياق الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، مع التركيز على ان المفاعلين النوويين اللذين تسعى ايران إلى بنائهما سوف يوفران حوالي 20% من طاقتها الكهربائية وذلك لتخفيض استهلاكها من الغاز والنفط ولاسيما وان الزيادة السكانية العالية وخطط التنمية الاقتصادية سوف تزيد من معدلات استهلاك الطاقة في ايران كما ان ذلك سوف يساعد على الحد من نسب الزيادة في استهلاك الطاقة المتولدة عن طريق النفط والغاز مما سوف يساعد بدوره على الحفاظ على ثروة ايران من النفط والغاز الطبيعي بهدف توجيهها نحو التصدير من اجل الحصول على المزيد من العائدات المالية[38].

(38) انظر: سرمد العبيدي، تجاذبات الازمة النووية بين ايران والولايات المتحدة الامريكية، المصدر السابق، ص75–76.

وللبرنامج النووي الايراني مجموعة من التأثيرات الاقليمية والدولية نتجت عنها مجموعة من المواقف الإقليمية والدولية ويمكن توضيحها بالمحاور الآتية:

اولاً: موقف الولايات المتحدة الأمريكية في البرنامج النووي الإيراني:

إتسمت الادارة الأمريكية للازمة النووية الإيرانية بقدر كبير من الثبات النسبي منذ بدايتها مثلما كان الأمر كذلك منذ بداية عملية إنشاء المفاعل النووي الإيراني في بوشهر في منتصف التسعينات، إذ أصرّت ادارة (بوش) ومن قبلها ادارة (بيل كلنتون) على أن الهدف الرئيس للنشاط النووي الإيراني يتمثل بالأساس في إمتلاك السلاح النووي تحت مظلة الإستخدامات السلمية للطاقة النووية ووجدت الولايات المتحدة جدوى محاصرة ايران وعزلها على المستويين الاقليمي والدولي، وارتكزت الادارة الامريكية على ثلاثة عناصر رئيسة:

1 ـ الإصرار الدائم على نقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الامن لفرض عقوبات على ايران لإنتهاكها معاهدة منع الإنتشار النووي ولكن مع إبداء قدر من المرونة في طرح ذلك المطلب.

2 ـ تكثيف الضغوط على الدول التي تقدم التكنولوجيا والمعرفة والمساندة الفنية للبرنامج النووي الايراني (روسيا، باكستان)

3 ـ المزاوجة بين الخيار الدبلوماسي وإحتمالات إستخدام القوة العسكرية ضد إيران[39].

(39) أحمد ابراهيم محمود، البرنامج النووي الايراني افاق الازمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2005، ص189.

وتفيد الرؤية الامريكية ان ايران تضطلع بدور مركزي في محور الشر الذي كان يجمعها إلى جانب كل من العراق وسوريا وكوريا الشمالية، ودور مماثل في فيدرالية الارهاب العالمية التي تمثل كل حملة السلاح غير المشروع والذين يهددون السلام العالمي الذي تحرسه القوى العظمى المهيمنة وتعمل على تحقيق مبادئه وآليات تحقيقه، وفضلاً عن ذلك فإن ايران تهدد أمن اسرائيل الحليف الاستراتيجي للغرب عموماً والولايات المتحدة الامريكية بشكل خاص بل ان ايران وعلى حد تعبير رئيس اركان جيش الدفاع الاسرائيلي هي الخطر الذي لن يهدأ لإسرائيل بال حتى تطمئن إلى زواله ولاسيما وان ايران تستخدم الشعارات الدينية والاسلام السياسي في مواجهتها.

تفيد الرؤية الامريكية ان ايران تضطلع بدور مركزي في محور الشر الذي كان يجمعها إلى جانب كل من العراق وسوريا وكوريا الشمالية.

نستنتج مما تقدم ان الحملة الامريكية الغربية على ايران هي بكل المقاييس تعد جزءاً من العملية الشاملة للمواجهة معها والتي تتكون من ثلاث مراحل اساسية:

1 ـ ايجاد المبررات والذرائع الكفيلة بتحويل ايران إلى عدو مفترض للمنطقة والعالم.

2 ـ تهيئة الرأي العام العالمي والمسرح السياسي الدولي وتحشيده لتقبل قرارات تجهيز استخدام القوة ضد ايران عند الحاجة إلى ذلك.

3 ـ القيام بعمل عسكري على ارض الواقع.

ثانياً: الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن:

لقد بدأت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تولي اهتماماً خاصاً بالحالة الايرانية منذ (أيلول 2002) بينما كانت العلاقات بين الجانبين تقتصر قبل ذلك على عمليات التفتيش الروتينية التي يقوم بها مفتشو الوكالة للمنشآت النووية الإيرانية وفق نظام ضمانات المعمول به وكان العامل الرئيس لنقل الحالة الايرانية من فئة الحالات الروتينية إلى الحالات الخاصة يتمثل في ورود معلومات إلى الوكالة بشأن قيام ايران بإقامة منشآت خاصة بدورة الوقود النووي، وقد كان الموقف الرئيس للوكالة في الازمة الايرانية النووية يقوم على ان ايران فشلت في الوفاء بالالتزامات المفروضة عليها بموجب نظام الضمانات، وعلى الرغم من الضغوط التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية على الوكالة إلا ان الوكالة كانت تشير دائماً في تقاريرها الدورية المقدمة إلى مجلس الامناء إلى مجالات التعاون بينها وبين ايران وعلى الرغم من هذا التعاون إلا ان التعاون ظل دائماً غير كافٍ لتلبية مطالب الوكالة بشأن ازالة الغموض المحيط بالانشطة النووية المحظورة التي تقوم بها ايران[40].

(40) أحمد ابراهيم محمود، مصدر سبق ذكره، ص196– 199.

أما بصدد مجلس الامن فإن اعضاء مجلس الامن الخمسة عشر قد صوتوا بالاجماع على القرار(10747) المتضمن فرض عقوبات جديدة على طهران بسبب ملفها النووي، حيث تتهم المجموعة الدولية ايران باستخدام تلك التكنولوجيا لتطوير اسلحة دمار شامل الامر الذي تنفيه طهران بشكل مطلق، وفي رد ايران على القرار قال (غلام حسين) المتحدث باسم الحكومة الايرانية تعليقاً على موقف بلاده من قرار مجلس الامن «بعد تمرير هذا القرار غير المشروع ضد ايران فقد ارغمت الحكومة على تعليق اجزاء من انشطتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية» واضاف: ان الترتيبات الثانوية مع الوكالة ستتأثر بالقرار الجديد مؤكداً ان تعليق التعاون سيتواصل حتى يحال ملف البرنامج النووي لبلاده مرة أخرى من مجلس الامن إلى الوكالة، وقد كانت ايران قد ادانت القرار الذي اصدره مجلس الامن في UN بفرض عقوبات جديدة عليها بسبب رفضها وقف برنامجها تخصيب اليورانيوم[41].

(41) انظر: ستار جبار علاي، مصدر سبق ذكره، ص436– 437.

وعليه فإن العلاقات الامريكية الايرانية تتصف بقدر كبير من التوتر المتزايد الذي يعد محدداً رئيساً ومهماً في رسم شكل واتجاه تفاعلاتها ليست الاقليمية فقط بل الدولية.

ويمكن تقسيم مدة ما بعد 11 ايلول فيما يخص العلاقة بين واشنطن وطهران إلى مرحلتين رئيستين حتى الآن:

* مرحلة الحرب في افغانستان ومرحلة توجيه الضربة للعراق، وفي المرحلة الاولى زادت احتمالات حدوث تغيير في العلاقات الامريكية-الايرانية واتسعت مطالب الاصلاحيين الداعية للحوار مع القطب الامريكي وساعدت طبيعة المرحلة في تدعيم مطالبه، ثم جاءت تصريحات بوش المعادية لايران عقب حسم المعركة على الارض الافغانية واستمر خلالها الانقسام حول ضرورة الحوار مع الولايات المتحدة الامريكية ولكن في ظل اهتزاز قوة حجة ومبررات الخطاب الاصلاحي التي كان يتمتع بها من قبل[42].

(42) المصدر السابق، ص443.

ثالثاً: الموقف الروسي:

لقد قالت روسيا ان فرض عقوبات على ايران ليست الطريقة المثلى او الوحيدة لإقناعها بالاهتمام بالمخاوف الدولية بشأن برنامجها النووي، وصرح وزير الخارجية الروسي (سيرجي لافروف) بأن عرض التسوية مازال مطروحاً ويتضمن قيام ايران بإرسال اليورانيوم إلى روسيا لتخصيبه الامر الذي يمثل عقبة أمام ايران في تطوير اسلحة نووية وقد كان الموقف الروسي وحتى الصيني يرى انه من المبكر الحديث عن احالة الملف إلى مجلس الامن إذ ما تزال كل من روسيا والصين تعدّان ان استئناف المفاوضات وضبط النفس هو الحل الأمثل للأزمة[43].

(43) ستار جبار علاي، مصدر سبق ذكره، ص444– 447.

وفي الوقت الذي قالت فيه روسيا والصين انهما لن توافقا ابداً على استعمال القوة ضد ايران بحجة عدم تجاوبها مع مطالب الغرب فيما يتعلق بالبرنامج النووي عدَّ وزير الخارجية الروسي (سيرجي لافروف) بعد اجتماعه بنظيره

روسيا والصين انهما لن توافقا ابداً على استعمال القوة ضد ايران.

الصيني (لي زماو كسينج) والرئيس الصيني ان روسيا والصين تعتقدان انه «لا يجب عزل ايران كما لا يجب مضاعفة الضغوط عليها لان ذلك لن يساهم في الحد من انتشار اسلحة الدمار الشامل، بل قد يكون له اثر معاكس»[44].

(44) المصدر السابق، ص427.

فضلاً عن ما تقدم يمكن القول ان الموقف الروسي من الازمة النووية قد عانى من معضلة حقيقية تتمثل في ان روسيا تستفيد بقوة من تعاونها النووي مع ايران من الناحية المادية، ولم تكن مستعدة قط لوقف هذا التعاون والتخلي بالتالي عما يحققه له من مكاسب متنوعة، ولكنها في الوقت نفسه لم تكن ترغب في الاصطدام مع الولايات المتحدة والدول المؤيدة لها في مواقفها من الازمة النووية مع ايران، وتداخلت في هذه المسألة حسابات الامن القومي الروسي لاسيما وتلك المتعلقة بأن روسيا ليس لها مصلحة في امتلاك ايران السلاح النووي بما يعنيه ذلك من ظهور قوة اسلامية نووية على تخومها الجنوبية مع ما قد يترتب على ذلك من تحولات في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى التي تعد المنطقة الاكثر حيوية وتهديداً للامن القومي الروسي، وعليه فإن روسيا قامت بدعوة ايران للتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية مع تشديد روسيا انها لن توقف تعاونها مع ايران في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية[45].

(45) أحمد ابراهيم محمود، مصدر سبق ذكره، ص211–212.

رابعاً: موقف الإتحاد الأوروبي ـ دول الترويكا

كان اتفاق باريس المبرم بين ايران ودول الترويكا الاوربية الثلاث (المانيا، فرنسا، بريطانيا) في 15 تشرين الثاني 2004، بمثابة ركيزة اساسية في جهود تسوية الازمة النووية الايرانية حيث ساعد اولاً على الخروج من الازمة المهلة الزمنية التي حددها القرار آنذاك الصادر من مجلس امناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية لايران في أيلول 2004 وساعد لإعطاء الامل في الوصول إلى تسوية للازمة من خلال المفاوضات بين ايران ودول الترويكا الاوربية ولكن ذلك لا ينفي ان اتفاق باريس كان يعاني من اختلالات هيكلية في نصوصه ل اسيما وان الجانب الاوربي كان يرى ان جوهر الاتفاق كله يقوم على صفقة تقبل ايران بموجبها وقف انشطة

تخصيب اليورانيوم بصورة كاملة وشاملة ونهائية في مقابل حصولها على مكاسب اقتصادية وتجارية وفنية وسياسية في حين ان الجانب الايراني كان يرى ان اتفاقه مع الاوروبيين يجب ان يتضمن اعترافاً اوربياً بحق ايران في تخصيب اليورانيوم وفي ممارسة هذا الحق[46].

(46) أحمد ابراهيم محمود، مصدر سبق ذكره، ص227.

وقد جاء الاتفاق ايضاً لعدد من النصوص في مقدمتها ان الجانبين الاوروبي والايراني يكرران التزامهما بمعاهدة منع الانتشار النووي ويعترف الجانب الاوروبي بحقوق ايران بموجب هذه المعاهدة والتي يجب ان تمارسها بالتوافق مع التزاماتها الاخرى التي تنص عليها المعاهدة وتلتزم ايران بأنها لا تسعى ولن تسعى لإمتلاك السلاح النووي والتزامها بالكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وقد اكد الجانب الاوروبي ان يكون وقف التخصيب دائماً وشاملاً وضرورة تفكيك ايران بالكامل لمنشآت تخصيب اليورانيوم، وهدد الاتحاد الاوربي بنقل الملف النووي الايراني إلى مجلس الامن اذا لم تلتزم طهران بتجميد اليورانيوم وفقاً لما نص عليه اتفاق باريس[47]، ولم يتمكن الجانبان من التغلب على الفجوة في المواقف وظلت المفاوضات بين الجانبين تأخذ طريقها لمحاولة ايجاد الحلول البناءة لمنع انتشار السلاح النووي.

(47) المصدر السابق، ص232.

وبالاضافة إلى ما تقدم فإن هناك عنصراً مشتركاً يجمع عليه قادة النظام والمفاوضون الايرانيون ومنتقدو الدبلوماسية النووية عند تقييم عمل هذه الدبلوماسية وهو تجنب المجازفة، وعدم مواجهة العالم والإمتناع عن التحرك نحو الأسلحة الذرية في الملف النووي الإيراني، فمنذ اتفاقية سعدآباد وعقد اتفاقية باريس وبعد مرور اربعمئة يوم حصل المفاوضون الايرانيون على بعض الامتيازات منها منع إحالة الملف بشكل فوري إلى مجلس الامن كما بدأت المباحثات مع الطرف الاوربي حول التعاون الاقتصادي والامني غير ان الجانب الايراني قد منح الجانب الاوربي امتيازات تتلخص في استمرار تعليق التخصيب بشكل غير محدود وغير مشروط وكذلك ايقاف جميع الانشطة المتعلقة بحجة الوقود النووي والتي تضم انتاج التجهيزات والانشطة العلمية والانشطة الخاصة بالبلوتونيوم وانتاج اليورانيوم بصورة غير محدودة وغير مشروطة[48].

(48) محمد نور الدين عبد المنعم، النشاط النووي الايراني، مصدر سبق ذكره، ص35–36. ولمزيد من التفاصيل انظر: جاري سامور، مواجهة التحدي النووي الايراني، سلسلة محاضرات الامارات مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية(102)، سنة 2006، ص15–18.

خامساً: موقف (اسرائيل) من التسلح النووي الإيراني

كان الموقف الاسرائيلي في الازمة النووية الايرانية محكوماً بمحددين رئيسين يتمثل اولهما في القلق الشديد من احتمالات إمتلاك إيران للسلاح النووي، وثانيهما الخوف من كسر الاحتكار النووي الاسرائيلي في منطقة الشرق الاوسط، وظلت اسرائيل تتخوف دائماً من ان مجرد حصول ايران على المفاعلات النووية سوف يؤمن لها قاعدة تكنولجيا نووية وهو ما يمكن ان يسمح لها في النهاية بامتلاك السلاح النووي، كما نظرت الحكومات الاسرائيلية إلى البرنامج النووي الايراني بوصفه مصدراً للخطر والتهديد لامن اسرائيل، وقد جرى الحديث عن قيام (اسرائيل) بتوجيه ضربة عسكرية للقضاء على البرنامج النووي الايراني إلا ان هذا الحديث واجه مجموعة من القيود التي تجعل مثل هذا الخيار غير قابل للتنفيذ من الناحية العملية سواء بسبب صعوبات التنفيذ أم بسبب الخسائر التي يمكن ان تتعرض لها اسرائيل في حالة ضرب المنشآت النووية الايرانية وتتمثل ابرز هذه القيود[49]:

(49) أحمد ابراهيم محمود، مصدر سبق ذكره، ص215–218.

1 ـ ان الضربة الجوية الاسرائيلية للمنشآت النووية الايرانية تعد عملية معقدة للغاية حيث ان اقرب موقع للقصف في مدينة بوشهر الايرانية يبعد عن الحدود الجنوبية لاسرائيل مسافة 1300 كلم وان المقاتلات الاسرائيلية سوف تضطر إلى اختراق الاجواء الاردنية والسعودية والعراقية وفي الوقت ذاته فإن ايران تمتلك قدرات مهمة في مجال الدفاع الجوي والقوات الجوية.

2 ـ ان ايران تستطيع الانتقام من (اسرائيل) فمع ان (اسرائيل) تتمتع بتفوق كبير في الميزان العسكري على ايران إلا ان ايران تمتلك من الاسلحة ما يتيح لها القدرة على الانتقام من اسرائيل ومن هذه الوسائل الصواريخ البالستية بعيدة الدى التي تمتلكها ايران.

3 ـ وسائل الاعلام الاسرائيلية اثارت مخاوف بشأن الآثار السياسية والاستراتيجية التي يمكن ان تنجم عن مثل هذا الهجوم الاسرائيلي على المنشآت النووية الايرانية.

فضلاً عن ما تقدم فان (اسرائيل) تطرح نوعين من الشكوك إزاء البرنامج النووي الايراني الاول يتمثل في ان هذا البرنامج يتألف من شقين رئيسين

اولهما علني والآخر سري ويقوم التحليل الاسرائيلي على ان الشق العلني في هذا البرنامج يتمثل في مشروع انشاء المحطة النووية في بوشهر وهو الذي يخضع للإشراف والتفتيش من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية ويهدف إلى صرف انتباه الوكالة والمجتمع الدولي عن الشق السري من هذا البرنامج والذي يهدف في الاساس إلى انتاج السلاح النووي بعيداً عن رقابة الوكالة، اما الشق السري من البرنامج حسب الرؤية الاسرائيلية فهو يتمثل في محطة الطرد المركزي الخاصة بتخصيب اليورانيوم وانتاج الوقود النووي اللازم لانتاج السلاح النووي، وترى اسرائيل ان مجرد امتلاك ايران القدرة على تخصيب اليورانيوم يمثل تطوراً بالغ الخطورة لانها اصبحت تمتلك الخبرات العلمية البشرية الكافية والتكنولوجيا المتطورة اللازمة أما النوعية الثانية من الشكوك الاسرائيلية فهي تنصبّ على ان من الممكن ان تتجه ايران نحو وقف تعاونها مع الوكالة والانسحاب من معاهدة منع الانتشار النووي عندما تنجح في امتلاك السلاح النووي سراً أو على الأقل التقرب من تحقيق هذا الهدف وعليه سوف تجابه بكل ثقة ضغوط المجتمع الدولي وتعد تهديداً كبيراً على اسرائيل وفقاً للرؤية الاسرائيلية[50].

(50) أحمد ابراهيم محمود، المصدر نفسه، ص219– 220. ولمزيد من التفاصيل حول اسرائيل والتسلح الايراني، انظر: د. محمد نور الدين عبد المنعم، مصدر سبق ذكره، ص213– 220.

وحرصت (اسرائيل) التي ترى في تنامي قدرات طهران التسليحية غير التقليدية اخلالاً بميزان القوى في المنطقة ومن ثم تهديداً مباشراً لأمنها فسعت إلى تعبئة الرأي العام العالمي ضد برنامج ايران النووي وطموحه لتطوير قدراتها الصاروخية في محاولة لتوفير المناخ الملائم للاقدام على القيام بعمل عسكري ضد طهران، او اذكاء مشاعر العداء الدولي ضد ايران التي وصفها (شمعون بيريز) النائب الاول لرئيس الحكومة الاسرائيلية بأنها المشكلة الأساسية ومركز الارهاب في منطقة الشرق الاوسط[51].

(51) ستار جبار علاي، مصدر سبق ذكره، ص279.

وعلى الرغم من الاتجاهات التي تدعم قيام ضربة عسكرية ازاء ايران إلا ان مجموعة من الاعتبارات السياسية والاستراتيجية المهمة التي يمكن ان تعوق اية محاولة اسرائيلية لمهاجمة المنشآت النووية الايرانية من ابرزها تعدد وانتشار المنشآت النووية الايرانية، حيث يصل عددها إلى ما يقرب من 30 مجموعة متفرقة في مختلف انحاء البلاد، وأغلب هذه المواقع سرية ومجهول مكانها بالضبط وموجودة تحت الأرض ولا توجد اية معلومات دقيقة عنها مما يفرض على الاسرائيليين استخدام امكانات هائلة اثناء الضربة وهو ما لا يتأتى لهم حالياً، وهناك عائق بعد المسافة بين اسرائيل وايران ومن ثم فقد

يلجأ الاسرائيليون إلى استخدام قواعد عسكرية في دول قريبة لتنفيذ اهدافهم وهذا الخيار سيكون له عواقب كثيرة سلبية بالنسبة لتلك الدول إذ ربما تكون هي ذاتها هدفاً للرد الايراني على الهجوم، وفي الوقت نفسه تدخل في الحسابات الاستراتيجية الامريكية و(الاسرائيلية) مسألة حجم وشدة الرد الايراني المتوقع على اسرائيل وهو الرد الذي اعلنه المسؤولون الايرانيون بأنه سيكون رداً مفاجئاً ومخيفاً لاسرائيل والعالم مما خلق تردداً واضحاً بين المسؤولين الاسرائيليين في اتخاذ قرار التصعيد العسكري ضد ايران إذ يعتقد ان غموض الرد الايراني على الهجوم يمثل احد الاسباب الجوهرية لهذا التردد[52].

(52) ستار علاي، المصدر السابق، ص297.

ويبدو ان الاسرائيليين واعون لمثل هذه الاعتبارات جيداً حيث يؤكد شيمون بيريز ان بلاده ستنتهج نفس النهج الامريكي إزاء ايران والقائم على ارجاء العمل العسكري لحين فشل السبل الدبلوماسية واشار إلى ان بلاده غير عازمة على توجيه ضربة عسكرية منفردة لايران حالياً لاسيما وان مثل هذا الامر يتطلب امكانات خاصة تفتقدها اسرائيل في الوقت الراهن الامر الذي يستوجب تنسيقاً امريكياً ـ اسرائيلياً[53].

(53) اسرائيل تحذر ايران بشأن طموحاتها النووية، www.bbcarabic.com http://www.bbcarabic. com

فضلاً عن ما تقدم فأن اسرائيل ترى ان اسلحتها النووية تشكل دعامة مهمة في قوتها الاقليمية فقد رأى (ايهود باراك) حين كان وزيراً للخارجية ان «صورة اسرائيل في الوعي العربي، بوصفها دولة مالكة لقدرات نووية هو أهم المقومات الاستراتيجية لاسرائيل» ولكن كما تشير (دافيد إفري) امتلاك القنبلة النووية لم يعد ذاته رادعاً كافياً في الحقبة التي باتت فيها الهيمنة النووية الاسرائيلية في المنطقة مهددة[54].

(54) جيفري ارونسون، اسرائيل والانعكاسات الاستراتيجية لاحتمال امتلاك ايران اسلحة نووية، البرنامج النووي الايراني الدوافع والتداعيات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ط1، 2007، ص119.

وكما ان العلاقة العدائية لاسرائيل في الواقع بطهران واكثر تحديداً الرغبة الايرانية في تطوير رادع للعدوان الاسرائيلي عليها قد عدت منذ أمد بعيد عاملاً مهماً في الدعم الذي تقدمه ايران لحزب الله وفي تعزيز ترسانته الصاروخية، وفي هذا السياق يقول (شمعون شابيرا) الذي عمل مساعداً عسكرياً ومستشاراً استخباراتياً لثلاثة رؤساء وزراء اسرائيليين هم (اسحاق رابين، شمعون بيريز، بنيامين نتنياهو) «ان تطوير ايران صواريخ ارض ـ ارض أمر بالغ الخطورة، وهو يمثل تهديداً جدياً مباشراً لاسرائيل» ويضيف شابيرا وهو مؤلف كتاب (حزب الله بين ايران ولبنان) قائلاً: «من المؤسف حقاً ان الصواريخ الايرانية قد وصلت إلى لبنان، ومرد ذلك إلى اسباب منها

ان كثيرين في اسرائيل قد هددوا في الاعوام الاخيرة بمهاجمة اهداف في العمق الايراني». كما ان المخاوف بشأن الجهود الايرانية في المجال النووي قد أدت إلى حملة دولية متنامية لا تهدف إلى وقف نشاطات التسلح الايرانية غير المشروعة فحسب بل ايضاً منعها من نشاطات غير محظورة وفقاً لمعاهدة منع انتشاء الاسلحة النووية وقد دعمت اسرائيل هذه الجهود[55].

(55) نقلاً عن: جيفري اورنسون، المصدر السابق، ص126– 127.

سادساً: الموقف العربي من التسلح الإيراني

ان العلاقات العربية ـ الايرانية شهدت خلال العصر الحديث حالة من الصراع والتأزم وعدم الاستقرار في انعكاس واضح لإرث التاريخ والجغرافية منذ سقوط الدولة الفارسية الساسانية على يد الفاتحين العرب المسلمين وكانت هي الطرف الذي يثير الازمات والصراعات، والآن ايران تطمح إلى التفوق العسكري بشقيه التقليدي والنووي لتصبح القوة الاقليمية الاولى في المنطقة بدءاً من الخليج ومنه تمد نفوذها إلى بقية الوطن العربي[56].

(56) انظر: ستار جبار علاي، مصدر سبق ذكره، ص180.

ومن أهم تداعيات البرنامج النووي الايراني على المنطقة ما صرحت به رئيسة وكالة الطاقة النووية في بريطانيا بأن دول الخليج الثرية قد تقود النهضة في مجال الطاقة النووية لأنها تمتلك السيولة النقدية لتمويل المصانع ولا تواجه المعارضة السياسية التي غالباً ما تحبط اعمال البناء، وذكرت رئيسة هيأة الطاقة الذرية البريطانية الليدي (باربرة طوماس) ان دلالة الطاقة النووية تتعزز في عالم يحدق به الاحتراب العالمي وتقلص مخزون النفط لدى الدول التي تمتلك أكبر مخزون احتياطي من النفط. كما ان الوضع العربي الرسمي له رؤيته الخاصة به ويلاحظ في التوقع العربي الرسمي اتجاهات متباينة فيجد البعض ان الملف النووي الايراني دعامة للنضال ضد العدوانية الصهيونية ويشكل عامل ضغط على اسرائيل لإرغامها على القبول بإخلاء المنطقة من اسلحة الدمار الشامل وتلك الآراء لا تشكل إلا عدداً محدوداً جداً في الاوسط الرسمية العربية، أما الاتجاه الآخر فإنه يعبر عن امتعاضه بالتركيز على موضوعة اخلاء المنطقة من اسلحة الدمار الشامل ويتضمن خطابه شيئاً من عدم الارتياح للملف النووي

دول الخليج الثرية قد تقود النهضة في مجال الطاقة النووية لأنها تمتلك السيولة النقدية لتمويل المصانع.

الايراني وهناك عدد من الدول تعارض بوضوح ايران النووية وترى في ذلك دعامة لاستراتيجية ايرانية في المنطقة بكاملها والتي تسمى بمنطقة الشرق الاوسط الكبير وتبني تلك الدول موقفها على مخاطر المحطات والمراكز النووية وتذهب في معارضتها نحو عدم الاكتفاء بمعارضة امتلاك ايران للاسلحة النووية بل ومعارضتها للمشاريع النووية السلمية بين مسائل التسرب النووي والتلوث البيئي ومخاطر ذلك على كل دول المنطقة[57].

(57) انظر: ستار جبار علاي، المصدر نفسه، ص184– 196.

وعلى الرغم من ان الدول العربية أكدت انها تشعر فعلاً بقلق شديد من حدوث سباق نحو التسلح النووي بين دول المنطقة وترى ضرورة بذل جهد أكبر من جانب الدول الكبرى لاخلاء الشرق الاوسط من مختلف اسلحة الدمار الشامل بما في ذلك (اسرائيل) إلا انها ترى في الوقت نفسه ان هذا النزاع هو بين ايران من جهة والولايات المتحدة الاميركية والدول الاوربية من جهة ثانية، وتفضل الدول العربية عدم التدخل مباشرة مع تأكيد الدول العربية مساندتها لحل سلمي للنزاع وإعطاء الفرصة للجهود الدبلوماسية والامتناع عن توجيه اية ضربات عسكرية لإيران تكون لها انعكاسات بالغة الخطورة على المنطقة ككل، وعلى مصالح الولايات المتحدة الامريكية والدول الكبرى فيها[58].

(58) نقلاً عن: أحمد ابراهيم محمود، مصدر سبق ذكره، ص225.

وقد عرضت بعض الدول العربية على الولايات المتحدة الاستعداد للقيام بدور الوسيط بين طهران وواشنطن لتأمين استئناف المحادثات بينهما او لاستضافة لقاءات سرية او علنية بين مسؤولين ودبلوماسيين امريكيين وايرانيين لتسهيل التقارب بينهما من اجل عقد صفقة سلمية لتسوية الازمة النووية[59].

(59) المصدر السابق، ص225.

وكما ذكرنا فإن معظم الدول العربية دأبت على تبني سياسة الصمت منذ اندلاع الازمة النووية إلا ان هذه السياسة لن تكون صالحة للاستمرار في حالة تصاعد الازمة سواء في حالة فرض عقوبات على ايران ام حالة حدوث تصعيد عسكري من جانب الولايات المتحدة ضدها او في حالة انتاج ايران للسلاح النووي، وسيتم توضيحها بما يلي[60]:

(60) المصدر السابق، ص272.

1) في حالة فرض عقوبات دولية على ايران لا بدَّ ان تتأثر دول الخليج خاصة بالاوضاع الناجمة عن هذه العقوبات سواء على صعيد التأثير سلباً في المناخ السياسي والامني والاستراتيجي الذي سوف ينشأ نتيجة هذه

العقوبات علاوة على علاقات التبادل التجاري فيما بين ايران ودول الخليج العربي لاسيما امارة دبي سوف تتأثر سلبياً.

2) وسيكون الوضع اكثر سوءاً في حالة حدوث تصعيد عسكري وتوجيه الولايات المتحدة ضربات عسكرية ضد منشآت ايران النووية إذ سوف تجد دول الخليج نفسها طرفاً في الصراع.

3) وفي حالة إمتلاك ايران السلاح النووي، فإن مثل هذا التطور سوف يمثل في حالة حدوثه انقلاباً استراتيجياً سواء في ميزان القوى الاقليمي ام في أنماط التفاعلات الاقليمية عليه وسوف يخلق ذلك التطور واقعاً جديداً على مستوى منطقة الشرق الاوسط مما سوف يثير تساؤلات بشأن ردود الافعال والخيارات التي يمكن للدول العربية ان تتعامل مع هذا الحدث[61].

(61) انظر: أحمد ابراهيم محمود، المصدر السابق، ص272–273.

وعليه يمكن القول أن المؤثرات أعلاه تؤثر بشكل او بآخر على طبيعة الامن والسلم في منطقة الشرق الأوسط وتؤثر في موازين القوى في المنطقة وعلى أثر ذلك تتأثر العلاقات العربية ـ الإيرانية، وعلاقات ايران مع القوى الدولية المتمثلة بالولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي.

الخاتمة

ان البرنامج النووي الإيراني مر بمراحل مختلفة وشهد مراحل من التوقف واخرى من الإستمرار نظراً لمعطيات معينة حكمت تلك المراحل، وتؤكد أيران ان البرنامج النووي مخصص للأغراض السلمية، إلا أن القوى الإقليمية والدولية ترى عكس ذلك انه ذلك يهدد اقليم الشرق الأوسط وامتلاكها للسلاح النووي يهدد حماية السلم والامن الدوليين، كما ان مسيرة المفاوضات الايرانية مع القوى الاوربية والولايات المتحدة الامريكية شهدت مراحل من التقدم واخرى من التراجع حسب معطيات المرحلة ومعطيات المصالح الدولية التي حكمت تلك القوى.